**المحاضرة الثانية: : السياسة العامة خصائصها، تصنيفاتها ومستوياتها**

سنحاول من خلال مجموع التعاريف بالسياسة العامة السابقة التطرق لأهم خصائص هذه الأخيرة وتصنيفاتها ومحاولة التفرقة بينها وبين القرارات الحكومية المختلفة ثم نعرج على أهم مستوياتها كما يلي:

**أولا/ خصائص السياسة العامة**

تتميز السياسة العامة كغيرها من المفاهيم بجملة من الخصائص والتي سنحاول أن نذكر أهم ما تقاربت فيها وجهات النظر لدى الكثير من المفكرين:

1-إن السياسة العامة هي فعل للمؤسسة الحكومية: أي أنها تقوم على تفضيلات الحكومة وخياراتها المميزة باعتبارها الفاعل المؤثر والتي تتبنى مجموع العمليات أثناء عملية صنعها وإقرارها.

2- السياسة العامة ذات سلطة شرعية: فالسياسة العامة هنا ملزمة وتستوجب طاعة التنفيذ من لدن المجتمع، فهي تمثل بعدا هاما من أبعاد الالتزامات القانونية والشرعية وبمجرد إقرارها من طرف صانعيها كيفما صدرت على شكل قانون أو مرسوم بشأنها أو نظام يمنع أو يجيز تصرفا أو سلوكا معينا.

3-السياسة العامة نشاط هادف ومقصود: فالسياسة العامة مشروع يحمل أهدافا متنوعة تخص الجانب الحكومي والمجتمعي فهي بذلك مجموعة من البرامج والخطط والإستراتجيات التي تأتي على شكل قوانين أو تعليمات أو قرارات تصنعها الجهات الرسمية، وهي بذلك جملة الحلول التي تفضي إلى تلبية احتياجات النظام السياسي.[[1]](#footnote-2)

4- السياسة العامة استجابة للواقع: السياسة العامة هي ترجمة لمطالب مختلف فواعل النظام السياسي وتحمل مواقف واستجابات مقدرة نسبيا تفرضها شاكلة القيم المتوفرة لدى النظام في فترة زمنية معينة، قابلة لتجدد، التمدد أو التقلص والاختفاء.[[2]](#footnote-3)

5- السياسة العامة شاملة: فالسياسة العامة عند إقرارها تشمل كل شرائح المجتمع وفئاته دون تمييز أو اختزال لعنصر من عناصر الدولة وهي بذلك تأخذ سمة الشمولية من كونها برنامج عام.[[3]](#footnote-4)

6- السياسة العامة تعبير عن التوازن بين الجماعات المصلحية: فالسياسة العامة هي نتاج كفاح وتفاعل وصراع الجماعات على اختلاف توجهها، نشاطها وموقعها في النظام السياسي وهي تقدير توفيقي بينهم بما يضمن تحقيق التوازن.[[4]](#footnote-5)

7-السياسة العامة تعكس ما يسمى بالجدوى السياسية: فالسياسة العامة تحمل خططا ومشاريع وأنشطة متعددة وهو ما يفرض تحديد مدى نجاعتها قبل القيام بها في معالجة مختلف القضايا المطروحة والتي يحتاجها النظام لضمان استقراره وتسوية معادلة الطلب والتلبية والردود التي يمكن أن يتلقاها حيث تمثل الجدوى مؤشرا هاما من مؤشرات نجاح السياسة العامة وهذا يتطلب طرح عدة تساؤلات، مثلا: إلى أي مدى تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق النتائج والأهداف المرجوة منها؟ هذا يؤدي إلى قدرة السياسة العامة على مواكبة محددات المشكلة محل النقاش وكيفية التعامل معها حتى تتمكن السياسة العامة من مواجهة وتخطي النتائج السلبية المحتملة، وتجنب وقوعها من التأثر بمخاطرها هذا ما يجعل سياسة عامة ما، تحضى بجدوى سياسة فعلية.[[5]](#footnote-6)

**ثانيا/ تصنيفات السياسة العامة**

من خلال تحديدنا جملة من التعاريف وخصائص حقل السياسات العامة وجدنا أن هناك جوانب مختلفة لها ساهمت في تنوعها، وتعددها، ونذكر من بين أهم أشكالها:

**1-السياسات التخطيطية:** التخطيط يعد من بين العمليات الرئيسية عند إعداد السياسة العامة للدولة وهو يخضع بدوره إلى جملة من العوامل، كتوجهات الدولة الإيديولوجية وطبيعة نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعرفه البعض على أنه: "نشاط ذهني يتعلق بمواجهة المستقبل، قريبا كان أم بعيدا ولعل هذه الفكرة الجوهرية له[[6]](#footnote-7). فهو يمثل جمع الحقائق والمعلومات التي تساعد على تحديد الأعمال اللازمة لتحقيق النتائج المرغوبة أو هو تحديد الاحتياجات والأهداف والإجراءات التي تسعى إلى تحقيق أهداف منشودة.[[7]](#footnote-8)

 باختصار فإن التخطيط يساعدنا على : [[8]](#footnote-9)

* تحديد الأهداف المراد بلوغها.
* يساعد على الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة ويعتبر وسيلة فعالة لتحقيق الرقابة.
* ينقلنا التخطيط من معالجة المشاكل إلى التنبؤ بها وتفاديها.

**2- السياسات الإجرائية والفعلية:** ويقصد بها قيام الحكومة في إطار تطبيقها للسياسة العامة بجملة من السياسات الإجرائية والفعلية التي توضح مباشرة الحكومة وأجهزتها بتنظيم شؤونها وإدارة أعمالها، فمن جانب السياسة الفعلية تشير إلى ما تريد الحكومة إنجازه مثل: إيقاف استيراد سلع معينة، أما الإجرائية وتتعلق بالكيفية التي يشرع بها العمل.[[9]](#footnote-10)

**3- السياسات التوزيع (إعادة التوزيع):** تهدف سياسات التوزيع إلى تخصيص الثروة والخدمات على الأفراد والجماعات، ويعتمد مدى كفاءة وفعالية الأداء التوزيعي لنظام الحكم على اعتبارين: أولهما بكمية القيم الموزعة وثانيها نطاق المستفيدين من التوزيع، وتعني سياسات التوزيع في المكان الأول بالخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والأمن والدفاع، والإسكان، وما يماثلها، أما سياسات إعادة التوزيع فهي تعني تفضيلا لتحقيق مزايا عادية لإحدى الجماعات دون غيرها، حتى هذه السياسات: الإصلاح الزراعي والتأميم، ورفع ضريبة الدخل على الأفراد أصحاب الدخل العالي تحقيقا لتوافر مزيد من الإمكانيات لزيادة الخدمات لصالح الجماعات الفقيرة.[[10]](#footnote-11)

**4- السياسات الاستخراجية:** وهي السياسات التي تعتمد عليها الدولة عند رسمها لفحوى السياسة العامة من خلال ما تحققه من موارد متعددة مادية وبشرية وتدخل ضمن التحديد اللازم لتطبيق السياسة العامة وتوجيهها بما يضمن الجدوى والنجاعة.[[11]](#footnote-12)

**5- السياسات الرمزية:** وهذا النوع من السياسات تهتم بحماية حضارة الانتماء وما تتمخض منها من هوية وحب الوطن والانتماء وحماية الوعي الإنساني وتطويره وتنمية روح المواطنة، ومن هذه السياسات: الاحتفاء بالرموز الوطنية، والعناية بالتراث، كما يتمثل في الاهتمام بالآثار وإنشاء المتاحف، والإشادة بالأعمال الرائدة والمتميزة في الدفاع عن الوطن، وأعمال المفكرين والمبدعين من أبناء المجتمع في مختلف المجالات. [[12]](#footnote-13)

**6- السياسات التنظيمية:** وهي السياسات التي يتم بها ضبط أفعال عناصر النظام السياسي في إطار مجموع اللوائح والقوانين والقرارات التي تصدر في شانها، قصد تنظيم الحياة العامة، وإجبار الأفراد والجماعات على الامتثال للأوامر وقوانين الدولة، وبالمقابل هناك سياسات تحفيزية، وإجراءات تنظيمية تتخذها الحكومات لتشجيع سلوك معين للمواطنين[[13]](#footnote-14).مثل هذه السياسات الإعفاء من الضريبة، دعم المشاريع الفردية والجماعية وغيرها.

**ثالثا/ مستويات السياسة العامة**

 قدم "جيمس أندرسون ثلاث مستويات للسياسة العامة، تبعا لمستوى المشاركة في اتخاذها، وتبعا لنطاقها وطبيعة موضوعها وهي كالآتي:[[14]](#footnote-15)

**1- السياسة العامة الكلية:**

هي تلك السياسات التي تأخذ حيزا كبيرا من اهتمام المواطنين، وذلك لما تحمل من قضايا بالغة الأهمية تدفع بانسياق مختلف تكوينات الرأي العام إلى مناقشتها وبلورتها في برامجهم أو بأماكن تواجدهم كالأحزاب السياسية، المجتمع المدني، الجماعات المصلحية، البرلمان،... فبعض القضايا تبدأ على المستوى الجزئي ثم تتسع وتتعقد لتصبح من موضوعات المستوى الكلي.

**2- السياسة العامة الجزئية:**

تمتاز السياسة الجزئية هي بالخصوصية والمحدودية وباهتمام محدود لدى أفراد المجتمع، فهي لا تأخذ صورة السياسة العامة، وقد تشمل مواطنا أو مؤسسة أو منطقة صغيرة، وتجدهم يسعون إلى تحصيل فائدة تعود عليهم بالنفع كإنشاء مؤسسات أهلية أو دعم مستثمر أجنبي أو محلي.

**3- السياسة العامة الفرعية:**

تسمى أيضا الوحدات الحكومية الفرعية أو السياسات التحالفية، وهي سياسات ذات طابع تنظيمي وظيفي، تركز على القطاعات التخصصية، كالموانئ، الطيران ... الخ.

وهذه السياسات تعبر عن الواقع في كيفية حدوث الأشياء وبلورتها، كما تعبر على أن موضوعات السياسة العامة ليست بالضرورة على الدوام تثير جميع أفراد المجتمع، لأن التنوع فيالاهتمامات والتخصصات هو المحور الأساسي لوجود السياسات الفرعية**.**

1. - جيمس أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص 16. [↑](#footnote-ref-2)
2. - أحمد مصطفى الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 24. [↑](#footnote-ref-3)
3. - حسين أبشر الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 35. [↑](#footnote-ref-4)
4. - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 136. [↑](#footnote-ref-5)
5. - جهيدة ركاش، مرجع سبق ذكره، ص 05. [↑](#footnote-ref-6)
6. - مصطفى أبو زيد فهمي، حسين عثمان، الإدارة العامة: الإطار العام لدراسة الإدارة العامة في الحكم والإدارة في السياسة**،** الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003، ص 301. [↑](#footnote-ref-7)
7. - عمار بوحوش، نظرية الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرون، بيروت: دار المغرب الإسلامي، 2006، ص 13. [↑](#footnote-ref-8)
8. - عبد الغفار حنفي، ورسمية قرياقص، أساسيات الإدارة وبيئة الأعمال، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص، ص 588، 589. [↑](#footnote-ref-9)
9. - حسن أبشر الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 52. [↑](#footnote-ref-10)
10. - محمد الزاهي المغيربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998، ص 136. [↑](#footnote-ref-11)
11. - عمار معمر، **"**إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر-دراسة وصفية تحليلية-"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008-2009)، ص 29. [↑](#footnote-ref-12)
12. - حسن أبشر طيب، مرجع سبق ذكره، ص 52. [↑](#footnote-ref-13)
13. - جبرائيل آلموند، وجي بنجهام باول، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، تر: هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997، ص 196. [↑](#footnote-ref-14)
14. - جيمس أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص 18. [↑](#footnote-ref-15)